اللجنة عقدت اجتماعاً لبحث ميزانيته للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات البرلمانية»: «بيت الزكاة» يعاني اختلالات جوهرية في باب «الرواتب».. ويجب تسويتها

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الامة اجتماعا امس بحثت فيه ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2017/2016، وذكر رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحافي مكتوب:

تبين للجنة ما يلي :-أشار ديوان المحاسبة الى ان بيت الزكاة جاد إلى حد ما في تسوية الملاحظات عقب التعهد الحكومي للموافقة على الميزانية في دور الانعقاد السابق وان كما كبيرا من الملاحظات وجهت توجيها حسنا وفق المتطلبات الرقابية إلا انها ما زالت ترى وجود اختلالات جوهرية خاصة في الباب الأول من المصروفات (المرتبات) ولابد من تسويتها بالتعاون مع الجهات الرقابية.

كما وجهت اللجنة بضرورة إلحاق إدارة (التدقيق الداخلي) لأعلى سلطة إشرافية ورفع كفاءتها بعد أن قيمها ديوان المحاسبة انها ذات فعالية نسبية.

ثانيا:اختلالات في باب المرتبات:

وشددت اللجنة على اهمية ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة لها خاصة ان ديوان المحاسبة قد أورد العديد من الملاحظات المتعلقة بتقاضي موظفين لمزايا مالية لبعض الكوادر الوظيفية والعلاوات التشجيعية - الوظائف المحاسبية والإحصائية والهندسية ونظم تقنية المعلومات وحملة درجة الماجستير وهي من التخصصات المتصفة بالندرة - دون ان يعملوا في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية

مشددة على ان تلك الامتيازات المالية إنما اقرت تحفيزا للعمل في القطاعات التي تعاني من عزوف وظيفي وأي صرف خلاف ذلك يعد صرفا دون وجه حق.

إضافة إلي توسع بيت الزكاة في تشكيل لجان وفرق العمل وصلت إلى 100 لجنة وتلك اللجان ينبثق منها لجان أخرى بعضها لا محاضر فيها وبعضها اثناء الدوام الرسمي وأخرى دون حضور ورغم ذلك يتم صرف مكافآتهم كاملة بالمخالفة لتعليمات جهاز المراقبين الماليين.

ووفق التقارير الرقابية فإن هناك عددا من الوظائف يتم الندب عليها رغم انها غير مدرجة أساسا في الهيكل التنظيمي وبعضها درجات عليا (مراقبين ورؤساء أقسام) إضافة إلي وجود خلل واضح بشان صرف مخصصات المهمات الرسمية والدورات التدريبية ومكافآت تشجيعية مالية وعينية كالسيارات سواء للعاملين في الكويت أو في مكتب بيت الزكاة بالقاهرة بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية والتعاميم المالية.

ثالثا:معونة الدولة للزكاة:

وبينت اللجنة أن معونة الدولة للزكاة والمقدرة بـ 1.500.000 دينار سنويا ما تزال تستخدم بطريقة غير مُثلى خاصة وأن وزارة المالية تؤكد هذا الأمر أيضا من صرف ما يقارب ثلث هذه المعونة على أجور لمستعان بهم لمدد تصل إلى سنة كاملة رغم أن الحاجة الفعلية لهم لا تتجاوز بضعة أشهر وعدم لجوء بيت الزكاة للبدائل القانونية الأخرى التي تقترحها وزارة المالية بما يضمن صرف هذه المعونة بشكل كامل تحقيقا للأهداف السامية لهذه الشعيرة المباركة.

كما انه وفق الميزانية التجارية المدققة من قبل مراقب الحسابات الخارجي لبيت الزكاة يتبين وجود فوائض مالية من هذه المعونة وصلت إلى ما يقارب 640 الف دينار ويتم استثمارها بدلا من صرفها للمستحقين وهم حسبما أفاد بيت الزكاة قد وصلوا إلى 30 الف أسرة في الكويت علما أن إجمالي تلك الفوائض على مر السنوات وصل إلى 57 مليون دينار متحققة من معونة الدولة للزكاة وأموال كافل اليتيم والصدقة الجارية وتسعة مصادر أخرى وكلها يتم استثمارها دون صرفها على المستحقين خاصة فيما يتعلق بمعونة الدولة.

رابعا:إعادة ضبط ميزانية السنة الجديدة: وإزاء تلك الملاحظات وفي ظل الجدية النسبية لبيت الزكاة في تسوية ملاحظاته فقد اوصت اللجنة بان يتم إعادة دراسة تقديرات ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية الجديدة خاصة وان ديوان المحاسبة قد اشار في تقريره انه قد اتخذ إجراءات جادة في تسوية ملاحظته المتعلقة بـ (التراجع الملحوظ في إيراداته وارتفاع مصروفاته وتضخمها)

مؤكدة حرصها الشديد على عدم المساس بالرواتب وخطة التوظيف ومعونة الدولة للزكاة وإنما ضبط مواطن الهدر والاختلال التي بينتها الجهات الرقابية وفق المتطلبات القانونية لتوجيه تلك المصروفات لمستحقيها بما يضمن استمرار ريادة دولة الكويت في العمل الإنساني عالميا.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

■ ضرورة إلحاق إدارة «التدقيق الداخلي» لأعلى سلطة إشرافية ورفع كفاءتها

■ هناك عدد من الوظائف يتم الندب عليها رغم أنها غير مدرجة أساساً في الهيكل التنظيمي

طالب بتزويده بالإجراءات المطبقة بهذا الشأن

عبدالله يسأل عن دور وزارة التجارة والصناعة في حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار

تقدم النائب خليل عبدالله بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي حول منع الغش ومراقبة الاسعار وقال في سؤاله:

بحثا عن الدور الذي تضطلع به وزارة التجارة والصناعة في نشاط الرقابة التجارية وحماية المستهلك وقمع الغش التجاري ومراقبة الأسعار بما يتوافق مع القوانين المعمول بها في هذا المجال وعملا بالقانون رقم 10/1979 في شأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد الأسعار الذي أعطى الحق لوزارة التجارة والصناعة المراقبة والتسعير إلا أنه على أرض الواقع ما زال المواطن والمقيم يعاني من عدم تنفيذ وتطبيق القانون ولم نرى أي تحسن على أرض الواقع حيث مازالت البلاد تعاني من إخفاق شديد في مراقبة الأسعار والحد من الارتفاع المصطنع لها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:-

-1ما هو دور وزارة التجارة والصناعة في حماية المستهلك من إرتفاع الأسعار وما هي الإجراءات المطبقة بهذا الشأن للحد من التسعيرات المصطنعة والغش التجاري؟

-2هل توجد تقارير رصد للارتفاع في أسعار السلع في دولة الكويت ؟ إذا كانت الاجابة بنعم - فيرجى تزويدي بنسخة من التقارير.

-3هل توجد اجراءات تنظم زيادة الأسعار على المستهلك قبل ارتفاعها ؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

-4هل اتخذت الوزارة اجراءات تضمن عدم التلاعب في رفع الأسعار وهل حققت نتائج مثبتة بالدليل القاطع ؟ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تزويدي بالأدلة.

-5هل توجد لديكم نسبة مقارنة ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية خلال السنة المالية (2014-2015) وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟

-6هل توجد جهات حكومية مرتبطة أو متداخلة في عملية ضبط الأسعار تمنع وزارتكم من اداء مهامها على الوجه الأكمل ؟

-7هل رفعتم تقرير إلى مجلس الوزراء تعرضون فيه المعوقات التي تمنع تمكينكم من ضبط الأسعار وإرجاعها إلى المعدل الطبيعي؟ إذا كانت الاجابة بنعم - يرجى تزويدي بالتقرير.

-8هل سبق ان تم محاسبة أي متسبب في ارتفاع الأسعار او متسبب بغش تجاري؟ وهل تم مساءلة أي مسئول متقاعس بهذا الخصوص ؟ إذا كانت الاجابة بنعم - يرجى تزويدي بالأدلة والمستندات الدالة على ذلك.

خليل عبدالله

خلال حفل استقبال ناخبي الدائرة الثالثة

الخميس: الحكومة مطالبة بتوضيح سياستها تجاه عملية الترشيد

■ أولوياتي خلال المرحلة المقبلة تتمثل في الملف الأمني

■ سأتصدى لأي قرار حكومي يستهدف ميزانية ذوي الدخل المحدود

طالب النائب علي الخميس الحكومة بضرورة ان تكون سياستها واضحة تجاه عملية الترشيد ومعالجة الوضع الاقتصادي محذرا المساس بجيب المواطن بأي حال من الاحوال.

وقال الخميس خلال حفل استقبال ناخبي الدائرة الثالثة ان اولوياته خلال المرحلة المقبلة تتمثل في الملف الامني والحرص الكامل على تكريس الامن في البلاد من خلال التشريعات والقوانين الكفيلة في تطوير البلاد من هذا الجانب ودعم الوحده الوطنية فضلا عن التركيز على ملف الدعومات والازمه الاقتصادية .

واضاف قائلا سأقف مع المواطنين بكل خطوة وسأتصدى لاي قرار حكومي جائر يستهدف ميزانية ذوي الدخل المحدود او يمس جيوب المواطنين . ورفض الخميس رفع الحكومة الدعومات عن المواطنين منوها الى اننا نتطلع الى زيادة مدخولهم والعمل على تنويع مصادر الدخل مطالبا ببرنامج حكومي واضح بشان علاج الازمة الاقتصادية والا يكون ضمن محاورها المساس بالمواطنين .

وزاد قائلا سأركز ايضا على مكافحة الفساد في مكامن الدولة وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والمالية

وحول مخصصات العلاج بالخارج قال الخميس نريد ان نرى تصريحات واضحه من قبل الحكومة وان تكون هناك مكاشفه للمواطنين لافتا الى ان قرار ايقاف الحكومة لمخصصات العلاج بالخارج بطريقة استفزازية مرفوض بتاتا ولابد من سياسة واضحة على هذا الصعيد .

وحول الحصانة البرلمانية للنائب قال الخميس انها من حق نواب الامة لكن لايجوز للنائب التمترس خلف الحصانه والإساءة للمواطنين او اجهزة الدولة فالحصانه وضعت من اجل ان تدعم عمل النائب داخل قاعة عبدالله السالم ومن خلال اللائحة الداخلية

وشكر الخميس سمو امير البلاد وولي العهد على تهنئتهما بفوزه بالانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة مشيرا الى انه سيضع الكويت ومصلحة مواطنيها فوق كل اعتبار.

علي الخميس

المجلس البلدي يوافق على مشروع تطوير منطقة أسواق المباركية التراثية

جانب من الجلسة

وافق المجلس البلدي في جلسته امس برئاسة مهلهل الخالد على مشروع تطوير منطقة اسواق المباركية التراثية وتكليف احد المكاتب الاستشارية العالمية باعداد دراسة اقتصادية وفنية.

وتشمل الموافقة تكليف قطاع المشاريع والبيئة بمتابعة اجراءات طرح الدراسة حسب القوانين وعرض نتيجة الدراسة على المجلس لاتخاذ القرارات وتقديم التوصيات على ان لا تزيد مدة انجاز المشروع عن ثلاثة سنوات من تاريخ بدء الدراسة.

ووافق المجلس على عدد من الاقتراحات الواردة من لجانه ومنها منع الاعلانات الخاصة بالمحلات الغذائية في الصحف ووضع مزيد من الافتات الارشادية والتوجيهية على الطرق المؤدية الى مطار (الشيخ سعد العبدالله) واقتراح بايقاف تخصيص مجارير الصرف الصحي المعالجة في البحر.

ووافق كذلك على توصيات بشان بناء مواقف متعددة الادوار امام مدخل طوارىء مستشفى مبارك الكبير وبشان تطوير وتكييف جسر المشاة الواصل بين منطقتي العديلية والخالدية حيث يعتبر ممر عبور رئيسي لطلبة الجامعة وتخصيص قطعة ارض لمشروع (بيت عبدالله) وطلب هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتخصيص موقع بمنطقة الشويخ (ع) الادارية.

كما اعتمد المجلس توصية اللجنة الفنية بالتشديد على وجوب عدم تحديد الادوار في الدراسات المرورية واعداد لائحة تنظيمية للوحات والملصقات الاعلانية العامة

أثناء محاضرة نظمتها «البيئة البحرية» بالنادي العلمي

الخباز: أسماك القرش تلعب دوراً مهماً في المحافظة على التوازن البيئي

نظمت إدارة علوم البيئة البحرية بالنادي العلمي الكويتي محاضرة جاءت تحت عنوان «حماية أسماك القرش من الإنقراض».

حاضر فيها مدير مركز السياحة والغوص بالنادي العلمي الكابتن مشاري الخباز بحضور عضو مجلس الإدارة الإستشاري بالنادي العلمي علي السبيعي ومدير إدارة علوم البيئة البحرية بالنادي الكابتن محمد الراشد وأعضاء إدارة علوم البيئة البحرية وفريق الغوص الكويتي بالنادي

وتعتبر هذه المحاضرة احدى دورات منظمة بادي العالمية للغوص (PADI) التخصصية، وتضمنت أهمية الحفاظ على أسماك القرش وأسباب تعرضها للإنقراض.

وفي تصريح صحافي بخصوص هذا الشأن قال مدير مركز السياحة والغوص وعضو فريق الغوص الكويتي بالنادي العلمي الكابتن مشاري الخباز ان إدارة علوم البيئة البحرية وفريق الغوص يهدفا في المقام الأول إلى نشر الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع

ولتحقيق هذه الأهداف يحرصا بصفة مستمرة لعقد الندوات والمحاضرات لنشر هذه الرسالة المهمة ورفع مستوى الوعي العام للحفاظ على الكائنات البحرية المهددة بالإنقراض.

وأضاف ان المحاضرة سلطت الضوء على بعض صفات أسماك القرش واهمية وجود هذه الأسماك في البحار والمحيطات للحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي وتعزيز الإستخدام المستدام

مبينا ان انواع كثيرة من أسماك القرش تنتمي إلى طائفة الأسماك الغضروفية وتعد من الأسماك المهمة التي تلعب دورا لافتا في المحافظة على التوازن البيئي

إذ تعتمد هذه الأسماك في غذائها على الأسماك الضعيفة والمريضة لمنع انتشار الأمراض في البيئة البحرية ومنع استمرار تزاوج الأسماك المصابة بين فصائل الأسماك الأخرى.

وأوضح ان خطورة تزايد نسب الإنقراض لأسماك القرش كونها تحتاج إلى فترات طويلة لبلوغ سن التكاثر كما انها تحتاج الي فترات حمل طويلة للإنجاب مما يزيد ذلك من خطر الإنقراض خاصة في البلدان الأكثر صيدا لها.

وذكر ان المحاضرة تطرقت لعرض التهديدات الرئيسية التي تسهم في خفض أعداد أسماك القرش ومنها انواع الصيد المختلفة كالصيد الجائر أو الصيد الشبكي (أي تعلق أسماك القرش في مخلفات شباك الصيد المهملة في البحار) مما يسفر عن تراجع المخزون السمكي بصورة مقلقة.

وبين ان من ضمن الأسباب التي تجعل الصيادين يتجهون إلى صيد أسماك القرش هو الحصول على زعانفها التي تعتبر اكثر سعرا من لحومها

وتعتبر من اكثر الوجبات رواجاً في مطاعم الأسماك (حساء زعانف القرش)، الأمر الذي جعل الصيادين يجمعوا زعانف أسماك القرش ويلقون بأجسامها في المياه لرخص ثمن لحومها مقارنة بسعر زعانفها

مما اصبح يشكل تهديداً كبيراً ورئيسيا على هذا النوع من الأسماك.

وأكد الكابتن الخباز انه اصبح من الضروري وضع استراتيجيات وسن القوانين والتشريعات لحماية أسماك القرش من الإنقراض وتطبيق هذه الإستراتيجيات بشكل جيد على أساس علمي لتكون لدينا تدابير للحفاظ على أسماك القرش

على ان يتم تطبيق هذه الإستراتيجيات بالتعاون مع جميع الدول لإتخاذ منهج وقائي يهدف للتقليل من النفايات الملقاة في البحار والمحيطات.

وقال انه وفقا لإحصاءات في هذا الشأن فإن أسماك القرش تواجه خطر استنزاف محدق أخذ في الزيادة حيث شهدت الفترة الماضية رواج تجارة أسماك القرش

فضلاً عن زيادة الطلب على زعانفها وتأثير ذلك في استنزاف كميات كبيرة من هذه الأسماك مما يستدعي ضرورة ادخال قيود وضوابط على تجارة أسماك القرش وزعانفها.

ولفت إلى اهمية نشر الوعي لدى الصيادين والحد من الصيد الجائر وجعل المصائد مستدامة لحماية مجتمعات أسماك القرش المهددة بالإنقراض

مبينا ان أكثر من 175 دولة حول العالم أيقنت الأخطار التي تواجه أسماك القرش والحد من الأخطار التي تهددها وتجعلها عرضة للإنقراض

وتم تطبيق الإستراتيجيات حيث قامت بانشاء محميات خاصة لحماية أسماك القرش من الإنقراض ومنها الترويج للتجارة السياحية

خاصة وأن هناك الكثير من الغواصين يتلهفون للغوص مع أسماك القرش الأمر الذي يجعل من هذه التجارة أمرا بالغ الأهمية لإقتصاد بعض الدول.

وأشار إلى ضرورة العمل على تحسين سمعة أسماك القرش لدى عامة الناس الذين لديهم نظرة خاطئة بان هذه الأسماك من الأنواع المفترسة وهذه النظرة تم اكتسابها من الأفلام السينمائية التي شوهت هذا المخلوق ووصفته بانه من فئة الأسماك آكلة لحوم البشر أو المنتقم من البشر إلا أن أغلب هجمات القرش تكون بالخطأ أو بهدف الاستكشاف.

وقال الخباز لابد من تطبيق الإستراتيجيات التي من شأنها حماية أسماك القرش من هذا الخطر الذي يهدد بقائها، وضرورة وضع وتنفذ خطط وطنية للحفاظ على أسماك القرش من الانقراض بفعل الصيد الجائر خصوصا في مواسم التكاثر

وكذلك مقاطعة المطاعم التي تعرض حساء زعانف القرش أو التي تبيع المنتجات المستخلصة منها، وعلى الغواصين خلال رحلات الغوص عدم الإقتراب من أسماك القرش بقدر الإمكان، وعدم منعها من الخروج من الحطام أو الكهف التي تعيش فيه تحت الماء، داعيا الجميع للإنضمام إلى مشروع (أوبر) المعني بحماية أسماك القرش من خطر الإنقراض عبر الموقع الإلكتروني(www.projectaware.com).

وفي نهاية المحاضرة قاما مدير إدارة علوم البيئة البحرية ورئيس فريق الغوص الكويتي بالنادي الكابتن محمد الراشد ومدير مركز السياحة والغوص وعضو فريق الغوص الكويتي الكابتن مشاري الخباز بتوزيع الشهادات للحضور.

الخباز أثناء المحاضرة

■ من الضروري وضع الإستراتيجيات وسن القوانين والتشريعات لحماية هذة الأسماك

■ أسماك القرش تواجه خطر استنزاف محدقاً بسبب رواج الطلب على زعانفها

■ الأفلام السينمائية شوهت سمعة هذا المخلوق ووصفته بأنه آكل لحوم البشر والمنتقم